

ورقة عمل

واقع الرقابة الشرعية الداخلية في النوافذ الإسلامية

لدى البنوك التقليدية

إعداد

د. سراج الحق هلال ياسيني

رئيس تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية

البنك الأهلي السعودي

Sharia Audit Conference

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، الهادي إلى الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين و سيد المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين الذي أرسى و رسم معالم التشريع الحكيم، وعلى آله الأطهار وصحابته الكرام و من تبعه إلى يوم الدين، أما بعد:

نتج عن تطور الصيرفة الإسلامية أن فتحت عدد كبير من البنوك التقليدية نوافذ إسلامية في أسواق مالية في بلادنا وأسواق مالية في بلاد غير المسلمين حيث توجد أقليات مسلمة. وبعد أن أصبحت النوافذ واقعا ملموسا فكان لابد أن تتقيد بمعايير الصيرفة الإسلامية وأن تتأكد من إتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. وبالتالي أصبح موضوع الرقابة الشرعية أو التدقيق الشرعي في النوافذ يتطلب جهداً خاصاً من القائمين على إدارة النوافذ وهيئاتها الشرعية وإدارات الرقابة الداخلية فيها لكي تستجيب لشروط وضوابط الجهات الإشرافية والرقابية والمجامع الفقهية بغية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية والإجابة عن بعض التساؤلات في هذا الشأن ولا تحاول أن تغطي الأحكام الشرعية الخاصة بالنوافذ أو الضوابط الشرعية لتعاملاتها.

### المطلب الأول

#### المقصود بالنوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية وواقع الرقابة الشرعية فيها

لتخوض مجال الصيرفة الإسلامية تلجأ البنوك التقليدية إما إلى تأسيس بنك إسلامي كامل برخصة مستقلة فيكون للبنك الإسلامي شخصية اعتبارية مستقلة بذاتها، أو تلجأ إلى تأسيس قسم أو سلسلة منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بضوابط شرعية داخل البنك نفسه يسمى النافذة الإسلامية.

فتأسيس البنك الإسلامي الكامل يحتاج لرخصة مستقلة التي قد لا ترغب البنوك المركزية أن تمنحها لنفس البنك الذي يحمل منها رخصة أخرى لنشاط بنكي فيحمل رخصتين، وأيضاً لرأس مال وتكلفة عالية لتأسيسه قد لا يرغب البنك التقليدي في توفيرهما، فيصبح اللجوء لتأسيس النافذة الإسلامية خياراً متاحاً أو مفضلاً يوفر مرونة للبنوك التقليدية في التركيز على بعض أنواع المنتجات و الأعمال وليس الغوص والمنافسة في كل أنواع المنتجات التي تعرضها البنوك الإسلامية الكاملة، ومرونة في عدم تحمل تكاليف التأسيس الباهظة والإكتفاء بتعديل نظامه لكي يتوافق

مع الشريعة الإسلامية وإستخدام مبانيها و مكاتبها في إدارة النافذة الإسلامية، ومرونة في عدم تخصيص أو الالتزام بتخصيص رأس مال معين كما هو الحال عند تأسيس بنك مستقل إستجابةً لشروط الجهات الإشرافية في توفير رأس مال معين. وهذا النوع الأخير هو ما نقصده بالنافذة الإسلامية في البنوك التقليدية.

نرى في واقع الصيرفة الإسلامية أن الهيئات الشرعية أجازت نوعان من النواذ الإسلامية، ولم يعترض على نشاطهما أي من المجامع الفقهية المعروفة مادامت تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتزاول أعمالهما في نطاقها.

النوع الأول: نافذة بإدارة مستقلة داخل البنك وموظفين مستقلين يتولون تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإدارتها وتسويقها بموظفي التسويق المستقلين. وقد تعرض منتجاتها من خلال فرع أو فروع إسلامية مستقلة، أو تعرضها من خلال فروع البنك التقليدي بضوابط.

النوع الثاني: نافذة تعتمد على الأقسام والموظفين التقليديين في تطوير وعرض وإدارة المنتجات الإسلامية، وتعتمد على الموظفين التقليديين في تسويق المنتجات الإسلامية.

### واقع الرقابة الشرعية في النواذ الإسلامية

تعتبر الرقابة الشرعية أو التدقيق الشرعي في النافذة الإسلامية جزءاً من الإطار العام للحوكمة في البنك التقليدي مثله مثل البنك الإسلامي الكامل وتتطلب نفس المتطلبات التي يجب توافرها لدى البنك الإسلامي الكامل من: التزام إدارة البنك التقليدي وإدارة النافذة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بنشاط النافذة وخضوع أعمالها لرقابة هيئة شرعية مستقلة ولرقابة إدارات الرقابة الداخلية بما فيها إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بغية الإستجابة لضوابط التدقيق الشرعي، فتمر منتجات النافذة الإسلامية و عملياتها التمويلية بجميع مراحل التدقيق الشرعي أي:

1. هيكل المنتج 2. إعداد نماذجه وعقوده 3. عرضه وتسويقه و4. مراجعته.

تتكون الرقابة الشرعية في النافذة الإسلامية من هيئة الرقابة الشرعية وهي جهة خارجية مشرفة ومراقبة لنشاط النافذة، ورقابة داخلية تقوم بها أقسام داخل النافذة بغرض التدقيق الشرعي ومراقبة أعمالها.

أولاً: هيئة الرقابة الشرعية: هيئة الرقابة الشرعية جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات وطبقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تكون جهازاً مستقلاً، مهمتها القيام بتوجيه أنشطة النافذة الإسلامية من خلال إصدار الفتاوى، ومراقبتها

والإشراف عليها من خلال مراجعة أنشطتها وفحصها لمعرفة مدى إلتزام النافذة مع الشريعة الإسلامية. يجب أن تتكون من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، و فتواها ملزمة. هيئة الرقابة الشرعية تختص بالموافقة واعتماد المنتجات والنماذج والعقود وباقي أنشطة النافذة، وتساعدتها في ذلك إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

ثانياً: الرقابة الشرعية الداخلية: طبقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي عبارة عن وحدة أو قسم مستقل أو إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية العامة في البنك، تنشأ بغرض تدقيق وتقييم مدى التزام النافذة الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، و الفتاوى، والتعليقات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للنافذة. تستقل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية عن غيرها من الإدارات وبالأخص الإدارات و الأقسام التجارية، ويجب أن يسمح تكوينها في الهيكل التنظيمي بممارسة أعمالها الرقابية بأكمل وجه من غير التأثير على مهامها من غيرها من الأقسام الرقابية و التجارية.

ثالثاً: إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر الناجمة عن عدم الإلتزام: تكمل إدارة المراجعة الداخلية سعي إدارة الرقابة الشرعية الداخلية و تساعد إدارة المخاطر الناجمة عن عدم الإلتزام بالشريعة (إذا وُجدت مستقلة عن إدارة الرقابة الشرعية الداخلية) في الوصول إلى التدقيق الشرعي المنشود.

## المطلب الثاني

### واقع الرقابة الشرعية الداخلية في النوافذ

يختلف واقع الرقابة الشرعية في النوافذ من نافذة إلى أخرى وهناك اعتبارات عديدة تلعب دوراً في مستوى الرقابة الشرعية في كل نافذة منها الحجم المالي للنافذة وتنوع المنتجات والمجالات والعمليات والتوسع الجغرافي للنافذة.

فهناك نوافذ تركز على نوع معين من النشاط وفي نطاق جغرافي أو انتاجي محدود. فمثلاً تركز على خدمات إصدار الصكوك، والتحوط، والتوسط في التمويل الجماعي لعملائها وبالتالي لا تحصل على ودائع العملاء، ولا تعرض منتجاتها من خلال فروعها. تكتفي هذه النوافذ برقابة هيئتها الشرعية ولا توظف الرقابة الشرعية الداخلية إلا في حالات نادرة وفي نطاق محدود. عدد هذه النوافذ قليل ومعظمها من البنوك الدولية التي تتوفر فيها خبرات وخدمات معينة لا تتوفر لدى البنوك المحلية، مثل القدرة على إصدار وتسويق الصكوك وخدمات التحوط.

وهناك نوع آخر من النوافذ دخلت مجال الصيرفة الإسلامية بغرض عرض تشكيلة متنوعة من الخدمات الإسلامية ومنافسة البنوك الإسلامية الكاملة، فتوسعت في المنتجات وتنوعت في صيغها

وتوسعت جغرافيا في الدولة الواحدة أو إلى دول عديدة وكبر حجمها المالي، تحصل على الودائع من المودعين وتمول عملاتها مباشرة من أموالها، فتحتاج إلى فصل أموال المودعين عن أموال البنك الأم الربوي واستثمار تلك الأموال في مصارف شرعية. إضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية شكلت إدارات للرقابة الشرعية الداخلية ووظفت فيها مدققين شرعيين أكفاء ملمين بالشرعية، والقانون، والعلوم المالية و المحاسبية. حجم الرقابة الشرعية الداخلية فيها يختلف باختلاف حجم معاملاتها، وتنوع منتجاتها و توسعها الجغرافي. فمنها ما اكتفت بمراقب شرعي واحد، ومنها ما وظفت مراقبين شرعيين في كل دولة أو إقليم ومنحت الرقابة الشرعية الداخلية إهتماماً خاصاً لدرجة أن بعضها لم تكتفي بتوظيف الشرعيين وإنما وظفت مراجعين و متخصصي مواجهة المخاطر للتأكد من الرقابة الشرعية السليمة.

لإدارة الرقابة الشرعية الداخلية دليلها ونظام اجراءاتها الخاص، يتم إعدادهما من قبل هذه الإدارة واعتمادهما من قبل هيئة الرقابة الشرعية وإدارة النافذة الإسلامية. أما إدارة النافذة فلها دليل اجراءات العمل الخاص بها ونظم اجراءاتها يبين الهيكل التنظيمي للنافذة في البنك وأقسامها المختلفة ومسؤوليات الأقسام بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية، وإدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وقسم المراجعة الشرعية (إذا وُجد)، ويبين علاقة النافذة الإسلامية مع البنك الأم، ويتضمن التأكيد على مراعاة وتوافق النافذة الإسلامية في جميع أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية. يتم إعداد وتعديل دليل النافذة الإسلامية من قبل إدارة النافذة واعتمادها بالاتفاق مع الإدارة العليا أو مجلس إدارة البنك الأم. أما نظم اجراءات النافذة فيتم وضعها واعتمادها من قبل إدارة النافذة الإسلامية وبعض أقسام البنك الأم إذا كانت النافذة تستعين ببعض خدمات تلك الأقسام مثل الخبرة في المراجعة الداخلية أو الاستعانة بفرق التسويق.

### التبعية الإدارية

تتبع إدارة الرقابة الشرعية الداخلية (ضمن الهيكل التنظيمي) المدير التنفيذي للنافذة وقلما تتبع إدارة مستقلة أخرى في البنك مثل الإدارة القانونية، ولكنها تتبع مستوى إدارياً عالياً في كل الحالات ليضمن لها الإستقلالية من الإدارات و الأقسام التجارية. يتم تعيين وعزل ومكافأة رئيس أو مدير الرقابة الشرعية من قبل مديره المباشر ولكن المدير المباشر ليس له القول الفصل في تقارير التدقيق الشرعي الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية أو إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

## المهام

تختص إدارة الرقابة الشرعية الداخلية بالتدقيق والمراقبة الشرعية في النافذة الإسلامية، ومن مهامها:

1. التأكد من وجود ومراقبة متانة النظام الرقابي الشرعي في النافذة الإسلامية وفي الغالب هي التي تتولى تأسيس وتعديل نظام الرقابة أو على الأقل يتم ذلك بموافقتها ومشاركتها.
2. القيام بمهمة السكرتارية أو الأمانة العامة لهيئة الرقابة الشرعية من تحضير لإجتماعاتها، وصياغة محاضرها. وتكون أمينة على الفتاوى الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي المنوطة بصيانتها، ومسؤولة عن تنفيذها. فهي حلقة الوصل بين هيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية للنافذة، وتتأكد من أن جميع أنشطة النافذة الإسلامية، وهيكله منتجاتها وخدماتها، والعقود الجاري العمل بها، وأدلة تعليمات المنتجات تجاز من هيئة الرقابة الشرعية قبل تطبيقها، وتتأكد من أنها تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد تقوم بالبحث الشرعي اللازم الموكل لها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، كما تقوم بدراسة وصياغة الموضوعات المقدمة إليها قبل تقديمها إلى هيئة الرقابة الشرعية للبت فيها.
3. التأكد من تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع مراحل تطوير المنتجات والمعاملات والخدمات، سواء كان ذلك عند هيكله المنتج أو المعاملة، أو عند إعداد العقود والاتفاقيات والنماذج، أو إعداد مواد تسويق المنتج، أو إتمام العملية بين أطرافها، أو عند عرض وتسويق المنتج، وذلك من خلال المتابعة الميدانية في فروع النافذة ومكاتب تنفيذها وإدارة عملياتها.
4. مراجعة النماذج والعقود قبل تقديمها للهيئة الشرعية، والتأكد من أنها مجازة من قبل الهيئة الشرعية قبل استخدامها في أقسام وفروع النافذة الإسلامية.
5. تقديم المشورة الشرعية اللازمة للنافذة في حدود قرارات هيئة الرقابة الشرعية وفيما يسند لها من مهمات من قبل هيئة الرقابة الشرعية، والمشاركة الفعالة في اقتراح وتطوير هيكله المنتجات وعمليات التمويل، وفي تطوير الأنظمة الإدارية والإجرائية للنافذة. وهي المصدر الأهم في الإجابة على الاستفسارات الشرعية من عاملي النافذة الإسلامية وعملائها والجهات الإشرافية والرقابية في الدولة من قبيل البنوك المركزية والهيئات الرقابية المالية وهيئات البورصة والأسواق.
6. التأكد من قيام إدارة النافذة الإسلامية وفروعها بالالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.

7. المساهمة في التدريب الشرعي الملائم للعاملين، وفي توفير المادة الشرعية اللازمة، ونشر الوعي بأهمية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.
8. التأكد من فصل المركز المالي للنافذة عن المركز المالي للبنك الأم طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية ونظام اجراءات النافذة.
9. القيام بالمراجعة الشرعية، ومساعدة الهيئة الشرعية في إعداد خطة المراجعة وتطبيقها وإعداد التقارير الدورية والسنوية. المراجعة قد تتم مستقلة عن باقي جهات المراجعة الداخلية في البنك التقليدي (إذا لم تكن للنافذة قسم مراجعة خاص بها) أو بالتعاون مع قسم المراجعة الداخلية. إدارة الرقابة الشرعية مسؤولة عن وضع الخطة الدورية والسنوية للمراجعة واعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية وتنفيذها. بعد إتمام عملية المراجعة (الدورية أو السنوية) تبحث تقاريرها مع إدارة النافذة الإسلامية طبقاً لأدلة العمل ونظم واجراءات المراجعة الشرعية، ثم تُقدّمها إلى هيئة الرقابة الشرعية. تُعلم الملاحظات إلى إدارة النافذة الإسلامية بعد موافقة هيئة الرقابة لتصحيح الوضع، وتُقدم تقرير تصحيح الوضع إلى الهيئة الشرعية بعد تمام عملية التصحيح. تصاحب عملية المراجعة عادةً رأي هيئة الرقابة الشرعية، ترشد إدارة النافذة إلى كيفية تصحيح الوضع.
10. تنظيم علاقات النافذة الإسلامية مع الجامعات العلمية والبحثية والمؤتمرات ذات الصلة بالصرافة الإسلامية، وتمثيل النافذة فيها.

### المسؤوليات الخاصة

تختص النوافذ الإسلامية بمسؤوليات لا تظهر في حالة البنوك الإسلامية الكاملة، يجب على المراقب أو المدقق الشرعي التنبيه إليها والتأكد من تطبيق القرارات و الأحكام الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية بشأنها، منها:

**1- علاقة النافذة الإسلامية بالبنك الأم:** بالإضافة إلى العلاقة المالية بين النافذة الإسلامية والبنك التقليدي الأم، تستخدم معظم النوافذ بعض من موارد البنك التقليدي الأم. فمثلاً تستخدم إدارة الموارد البشرية وإدارة التسويق وموارده وإدارة العلاقات مع الجهات الإشرافية الرقابية ومع الأسواق وإدارات أخرى. بعض من هذه النوافذ تعتمد أقسام وإدارات تجارية خاصة بها مثل إدارة أعمال الشركات، وإدارة أعمال الأفراد، وإدارة السيولة، وإدارة التمويل الجماعي، وغير ذلك من الإدارات التجارية. أما البعض الآخر فتطبق نظام الدمج بمعنى: أن النافذة الإسلامية لها إدارة مركزية تدير النافذة، ولكن جميع أعمالها التجارية تتم عبر الإدارات والأقسام التقليدية التي

بدورها قد توظف أشخاصاً داخلها يختصون بأمور المنتجات الشرعية أو قد يقوم الموظف بإدارة المنتجات الإسلامية والتقليدية معاً.

أما العلاقة المالية فأيضاً تختلف من نافذة إلى أخرى. بعضها تُتمول من البنك التقليدي على أساس المضاربة أو المرابحة أو الوكالة، فتدخل إدارة السيولة في البنك التقليدي في عقد تمويل مضاربة أو مرابحة أو وكالة مع النافذة الإسلامية، والبعض الآخر تُتمول من إدارة سيولة البنك التقليدي على أساس قرض داخلي، أو قد يكون هذا التمويل على شكل استثمار البنك في النافذة الإسلامية من غير تعيين العائد.

أياً كان النظام المتبع في النافذة الإسلامية و المجاز من قبل الجهات الإشرافية والرقابية والهيئة الشرعية، على المراقب أو المدقق الشرعي أن يتأكد من أنه يتبع بشكل سليم و متوافق مع قوانين الجهات الإشرافية والرقابية والقرارات الشرعية.

**2- فصل المركز المالي للنافذة وإستثمار أموال الودائع:** لابد من فصل المركز المالي للنافذة عن أموال البنك التقليدي وإستثمار أموال المودعين وجميع أموال النافذة الإسلامية الأخرى في مصارف إسلامية. آلية الفصل قد تكون فعلية وقد تكون حكومية:

**أولاً:** الفصل الفعلي: تشترط بعض الجهات الإشرافية والرقابية والهيئات الشرعية (كما هو الحال في ماليزيا) أن يتم فصل أموال النافذة الإسلامية (بما في ذلك أموال المودعين) عن أموال البنك التقليدي فصلاً فعلياً، فبمجرد وصول هذه الأموال لحسابات النافذة الإسلامية لا تستطيع إدارة السيولة أو إدارات البنك التقليدي الأخرى أي مساس بها أو بغيرها من أموال النافذة. سواء كانت النافذة الإسلامية لديها إدارة سيولة خاصة بها أو تستخدم الموارد البشرية في إدارة السيولة لدي البنك التقليدي فعلياً استثمار هذه الأموال في مصارف إسلامية بكل وضوح، وفي حالة عدم استثمارها تبقى في نظام وحسابات النافذة الإسلامية من غير أن يمسه الجانب التقليدي.

فصل أموال النافذة الإسلامية عبر حساباتها عملية نظامية ويسهل التعرف على أموال النافذة بمجرد إيداعها في الحسابات الخاصة بالنافذة لأن هذه الحسابات لها رموز خاصة بها ويمكن منع النظام التقليدي من إستخدامها.



ثانياً: الفصل الحكمي: تتبع كثير من النوافذ الإسلامية نظام الفصل الحكمي في فصل مركزها المالي عن المركز المالي للبنك التقليدي. و الفصل الحكمي يعني أن النافذة الإسلامية لها نظامها وحساباتها، و أموالها معروفة و لا تختلط بأموال البنك التقليدي، ولكنها تسمح لإدارة السيولة في البنك التقليدي بإستخدامها إذا تأكد أن أصول النافذة أكثر أو مساوية لالتزاماتها. أفتت الهيئات الشرعية لدى تلك النوافذ بجواز ذلك لأنه حينئذٍ تأكد إستخدام النافذة لأموال المودعين في مصارف إسلامية. تتأكد إدارة الحسابات في النافذة بصفة مستمرة ألا تزيد إلتزامات النافذة من أصولها، فإذا زادت وجب إستثمار الزيادة في مصارف إسلامية أو وضعها محاطة بسياج فيحظر على الجانب التقليدي إستخدامها. وللصقل الحكمي شروط:

- أ. يجب وبشكل دائم ومستمر تحديد ومعرفة أصول والتزامات النافذة الإسلامية حسابياً.
- ب. إذا زادت إلتزامات النافذة الإسلامية عن أصولها فعليها استثمار الزيادة في مصارف إسلامية سواء مع بنوك أو نوافذ إسلامية أخرى أو مع البنك المركزي أو في أصول إسلامية جديدة، وإلا وجب منع إستخدامها في مصارف غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ج. يمكن اعتبار أموال البنك المودعة لدى البنك المركزي في الحسابات الجارية التي لا تدر الربا ونقد البنك المتوفر في أجهزة الصرف الآلي من ضمن أصول النافذة الإسلامية بشرط أن تتمكن النافذة من سحب كامل هذه المبالغ أو بعضها عند الحاجة.
- د. يمكن اعتبار الحصة المشاعة للنافذة في الممتلكات والأصول الثابتة للبنك كجزء من أصولها.

3. **الفصل في أجهزة الصرف الآلي:** لا يتم الفصل في أجهزة الصرف الآلي للنافذة عن أجهزة الصرف الآلي للبنك التقليدي إلا نادراً. ولكن الفصل يتم في نظام الحسابات الذي يتعرف عليه الجهاز عند السحب أو الإيداع، وبالتالي لا يتم خلط أموال النافذة الإسلامية بأموال البنك سواء في الجهاز أو في نظامي البنك و النافذة. بالإضافة إلى ذلك يجب على المدقق التأكد من أن الجهاز يطبع بيانات صحيحة في كشف الحساب ووصل الإستلام، والتأكد من عدم استخدام الجهاز لمفردات وإعلانات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية عند التعامل مع متعاملي النافذة الإسلامية.

4. **توزيع العائد على الحسابات:** لا تختلف عملية احتساب العائد على الحسابات وتوزيعه في النافذة الإسلامية كثيراً عن طبيعة وإجراءات هذه العملية في البنوك الإسلامية، ولكن الخوف في عدم قدرة أو دقة نظام النافذة وإدارة حساباتها بالقيام بتلك العملية. فإذا لم يكن العاملين في إدارة الحسابات ملمين ومؤهلين تأهيلاً جيداً فقد يخطئون في حساب العائد ويعتبرونه شبيهاً

بالحساب التقليدي خاصة وأن العاملين قد يقومون بالإثنين معاً. على المدقق التأكد من تعديل النظام الحسابي المستخدم في النافذة ومن تأهيل العاملين وإلمامهم بالأحكام الشرعية والإجراءات المتعلقة.

**5. كشف حسابات المتعاملين:** يتم طبع كشف الحسابات وترسل إلى جميع المتعاملين آلياً. فعلى المدقق أن يتأكد من تعديل النظام بحيث يسمح باستخدام النماذج المجازة من هيئة الرقابة الشرعية، و التأكد من أنها لا تستخدم المصطلحات الربوية من قبيل الفائدة وأسماء ورموز الحسابات التقليدية مثلاً.

**6. استخدام رموز المنتجات التقليدية:** إذا أخطأ الموظف وأدخل رمز المنتج التقليدي المماثل للمنتج الإسلامي فيؤدي ذلك إلى الإستمرار في أخطاء أخرى، إلا إذا تم تدارك الخطأ. وهذا وارد في النافذة الإسلامية لأنها تعمل داخل البنك التقليدي الذي له منتجات تقليدية شبيهة ورموزها تختلف باختلاف بعض الأرقام أو الحروف. على الرقابة الشرعية الداخلية أن تضع دليل التعامل مع مثل هذه الحالة وسياسة تدارك الوضع وتصحيحه، والتعامل مع تأثيره على علاقة النافذة بالمتعامل، و تكييف العائد من مثل هذه المعاملات للمتعامل وللنافذة.

**7. تمويل المشاريع المجازة:** لا يجوز إلا تمويل مشاريع متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيجب أن يكون لكل منتج تمويلي جدول بجل ما يُحرم تمويله لكونه يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. فمثلاً لا يجوز تمويل المشاريع المتعلقة بالكحول والتبغ والدخان ولحوم الخنزير والبنوك التقليدية وشركات التأمين وشركات إنتاج الذخائر والبنوك والشركات التي تتعامل في مجال خدمات التسلية والترفيه والفن المحرم. وعلى المدقق أن يتأكد من توفير مثل هذا الجدول عند تطوير المنتج ومن تطبيقه عند مراجعته لعمليات التمويل. يحتمل الوقوع في خطأ تمويل المشاريع المشبوهة في النوافذ الإسلامية أكثر من البنوك الإسلامية الكاملة بسبب عدم ممانعة البنك الأم للنافذة من التعامل في المحرمات و بالتالي تكون عرضة للخطأ إذا لم تُوضح في إجراءات تطبيق المنتج عند تطويره.

**8. الفصل في تبرعات النافذة الإسلامية عن تبرعات البنك الأم:** للبنوك (إسلامية وتقليدية) برامج مجتمعية وخيرية. والنوافذ الإسلامية لديها تبرعاتها من مالها الخاص ومن الأموال المجنبية وغرامات التأخير. على الرقابة الداخلية الشرعية أن تضع سياسة خاصة بالتعامل في كل نوع من

الأموال المجنبة وغرامات التأخير في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية، وأن تتأكد من فصل تلك الأموال من الأموال التي يتبرع بها البنك التقليدي، وأن تتأكد من عدم استخدام أموال التبرع الإسلامية بإسم البنك التقليدي بشكل يخرق قرارات هيئة الرقابة الشرعية.

**9. إنهاء المنتج أو إغلاق الفرع أو النافذة الإسلامية:** يجب التصرف في أصول النافذة الإسلامية و إلتزاماتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عند إنهاء المنتج أو إغلاق فرع من فروع النافذة أو النافذة نفسها في إقليم أو دولة أو إغلاقها بأكملها، وعلى البنك التقليدي الالتزام بهذه الأحكام. فمثلاً على المدقق أن يتأكد أنه لا يجوز تحويل الأصول والالتزامات المتعلقة بالمنتج أو المعاملة الإسلامية للتقليدية، أو بيعها لطرف ثالث إلا في ضوء أحكام الشريعة وتحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية. أو مثلاً على المدقق أن يتأكد من أن علاقة المتعامل مع النافذة الإسلامية لا تحول إلى علاقة تقليدية مع البنك الأم في حال إعسار أو إفلاس المتعامل لمجرد أن الشرع لا يجيز الحصول على غرامة التأخير.

**10. تأهيل العاملين في النافذة الإسلامية:** يمكن تفادي كثير من الأخطاء المحتملة المذكورة وغيرها مما قد تقع فيها النوافذ الإسلامية بتأهيل العاملين في النافذة. التأهيل مطلوب من قمة هرم النافذة إلى أصغر العاملين فيها بما في ذلك تأهيل عاملي الرقابة الشرعية الداخلية سواء كان هذا التأهيل مهنيًا أم شرعيًا، فهو مطلوب و باستمرار. يحتاج العاملين في إدارة التسويق و إدارة العمليات إلى التدريب على المتطلبات الشرعية لمنتجات النافذة لأنهم بعد تطوير المنتج مسؤولون عن عرضه للمتعاملين وتسويقه واستخدام النماذج العقود الضرورية في اتمام العملية. تحدث معظم الأخطاء في النوافذ الإسلامية نتيجة عدم إلمام العامل بطبيعة المنتج الموجود أمامه، أو بإجراءات وأحكام تنفيذه، أو لعدم قناعته هو بشرعية المنتج. فيجب التأكد أن العاملين يفهمون المنتج ولا يعتبرونه نسخة من المنتج التقليدي ويتجنبون استخدام المصطلحات الربوية والمحرمة لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم قناعة المتعامل معه من توافق المنتج مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فالتأهيل والتدريب الضروري يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في قناعة العامل بشرعية المنتج وإلمامه بتفاصيل المنتج وإجراءات تنفيذه، وبالتالي تحسن قدرته في شرحه للمتعاملين، وتجنب الأخطاء.

على المدقق أن يلعب دور فعال وأن يطلب مساعدة هيئة الرقابة الشرعية كلما دعت الضرورة في تدريب عاملي النافذة الإسلامية على المسائل والأحكام الشرعية، وتوفير المواد و المعلومات اللازمة للتدريب. و على إدارة النافذة الإسلامية التأكد من تأهيل المدققين بالأمر البنكية بالإضافة إلى إلمامهم بأحكام الشريعة الإسلامية.

هذه بعض من الحالات التي تحتاج إلى عناية المدققين في رقابة أمور النوافذ الإسلامية وبعضها تحتاج إلى أوراق بذاتها لتوضيح الأمور أكثر فأكثر. نسأل الله التوفيق لجميع عاملي النوافذ الإسلامية لما لها إسهامات كبيرة و مؤثرة في تطوير المنتجات الإسلامية وتطور الصيرفة الإسلامية، حتى يخرجوا أعمالها بشكل يليق بمقاصد المشرع و بثقة المجتمع فيها.

والله الموفق و المستعان

